محاضرة جديدة /سنة اولى ليسانس علوم سياسية .

المدخل للقانون .

القانون و الإنترنيت –

الكلمات المفتاحية **/**

 **قانون ’ انترنيت ’ شبكة , قيم ’ عولمة ,عقود.**

المراجع **/**

**1-منى الأشقر جبور , القانون و الإنترنيت –تحدي التكيف و الضبط- مكتبة هادر .بيروت .2008**

**2-خولة كاظم محمد راضي .مقدمة عن الإنترنيت و القانون .شبكة جامعة بابل –العراق.2013.**

**مدخل**

عندما نتحدث عن العلاقة بين القانون كقاعدة و الإنترنيت كشبكة فهي علاقة تحدي و تكيف بين المفهومين على صعيد البيئة و لهذا نقول أن التطور العلمي الهائل في مجال الاتصالات والمعلومات الالكترونية وما احدث من اثر في القوانين و العقود و الحقوق وتغير أديباتها و آلياتها نحو نسق يقوم على السرعة في إبرام العقود وتنفيذها من جوانب المعاملات الالكترونية.

**تحليل** .

نشأ نتيجة لذلك ما يعرف بالتعاقد عبر الوسائل الالكترونية التي من أهمها التعاقد عبر شبكة الانترنت ويستمد التعاقد عبر شبكة الانترنت اهميتة من نظرية العقد حيث يحظي العقد باهتمام بالغ في مجال العلوم القانونية فافرد الفقه له نظرية مستقلة تسمى ( نظرية العقد ) تكاد تكون الأهم بين نظريات القانون المدني .

يعد العقد عبر شبكة الانترنت من أهم التغيرات القانونية التي استجدت على نظرية العقد التي جاءت بها وسائل الاتصال الحديثة ممثلة بشبكة الانترنت فدخلت هذه الشبكة جميع مرافق الحياة ومعها التعاقد عبر شبكة الانترنت كمفهوم جديد له طبيعة خاصة ونعود هنا للماضي لفهم الحاضر و بالضبط لانتشار شبكة الانترنت في العالم وتحولها من شبكة خاصة بوزارة الدفاع الأمريكي إلى شبكة عالمية بالصورة التي هي عليها ألان الأثر الأكبر في تغيير وتطوير والنهوض بكافة مناحي الحياة .

و انتج هذا التطور أساليب جديدة في الاتصال تم توظيفها في التعاقد كان أهمها التعاقد عبر شبكة الانترنت كأداة لإتمام الصفقات بأسلوب سهل وقليل التكلفة مقارنة بالأنماط الأخرى التي كانت سائدة فيما قبل و ذلك في انتظار تبني نهج واضح لدولة كالجزائر نحو وضع إطار قانوني للإنترنيت عن طريق التشريع لمعالجة القضايا القانونية المنبثقة عن إستخدام الإنترنيت و تكنولوجيا المعلومات وفق مقتضيات البيئة الوطنية و حاجيات العولمة.

**الخاتمة** .

لكن يجب أن نسجل أنه عموما وبالرغم من الفوائد المتعددة للتعاقد عبر شبكة الانترنت إلا انه وبسبب انتشار هذه الظاهرة بدأت تثور العديد من الإشكاليات التي أثارت تحفظات الكثير من الفقهاء والمشرعين لإيجاد الحلول المناسبة لها.

لذلك كان من الضروري إيجاد وسائل قانونية تضمن سلامة التعاملات وتأمينها بما يواكب التطورات الهائلة التي توفرها التقنيات الحديثة لعمليات التعاقد عبر شبكة الانترنت فاستجابت بعض الدول بتعديل قوانينها أوسن قوانين جديدة تتماشى مع التطورات الحيوية بينما وجدت بعض الدول انه من الممكن تطبيق نصوص قوانينها السابقة بدون أجراء أي تعديل عليها .